ويتضمن البرنامج أيضا تدابير لحماية الفقراء، وتعزيز إدارة المالية العامة، ودعم استقرار القطاع المالي، وكبح الفساد. والسلطات العراقية جديرة بالحصول على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ هذه السياسات.

"ومن الممكن أن ينظر المجلس التنفيذي في اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة ثلاث سنوات في شهر يونيو أو يوليو، بمجرد الانتهاء من تنفيذ الإجراءات المسبقة المتفق عليها".

"وقد التقى فريق البعثة بمعالي السيد هوشيار زيباري وزير المالية، وسعادة السيد علي العلاق محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة، والسيد مظهر صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء، ولفيف من المسؤولين في وزارات المالية والنفط والتخطيط والكهرباء والبنك المركزي العراقي، وممثلين عن حكومة إقليم كردستان، وديوان الرقابة المالية، وهيئة التقاعد الوطنية. وتود البعثة توجيه الشكر للسلطات العراقية على حسن تعاونها ومناقشاتها الصريحة والمثمرة أثناء البعثة".